DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1997/16/Add.1 (Part VI)
3 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، نيويورك
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سجل البرنامج الرئيسي

تقرير مدير البرنامج

مكتب السياسات ودعم البرامج

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -٤	٢
ثانيا - تطبيق مفهوم التنمية البشرية المستدامة وتعزيز المكاتب القطرية والمقر	٥ -٤٩	٣
ثالثا - الترتيبات الجديدة للبرمجة والتنفيذ	٥٠-٥٣	١٢
رابعا - تعزيز شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة	٥٤-٦٠	١٣
خامسا - بناء منظمة تعلمية أصغر حجما وأكثر مساءلة	٦١-٦٥	١٤
المرفقات		
الأول - مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر		١٦
الثاني - قوائم وعينات للمشاريع المعتمدة		٢٠

أولا - مقدمـــة

١ - يتيح فتح الأسواق وتوسيع التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والتقنيات الجديدة فرصا كبيرة للتنمية على الصعيد العالمي. وبالرغم من ذلك فهنالك جوانب سلبية فعلية لتطبيق العولمة. فالدليل على أن العولمة ستؤدي إلى التهميش الاقتصادي لفئات اجتماعية كبيرة بل وحتى لبلدان بأكملها متوفر بالفعل. ومن شأن عولمة المشاكل الاجتماعية، كتلك المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) والأمراض الوبائية وغيرها وكذلك الهجرة لأسباب اقتصادية من الريف إلى المناطق الحضرية وتحركات السكان على نطاق واسع داخل البلدان وفيما بينها بسبب النزاعات المسلحة، أن يشكل تحديات خطيرة أيضا للمجتمع الدولي. والجانب السلبي الآخر للعولمة هو ازدياد قوة الشركات الكبيرة والأسواق المالية وما يتبع ذلك من انحسار تناسبي لنفوذ الحكومات التي يعاني كثير منها من ضعف هياكل الحكم وارتفاع حجم المديونية. وأخيرا تعني العولمة شدة التنافس على الموارد، ولا سيما الموارد الطبيعية التي أُرهقت بالفعل بسبب تسارع عجلة التصنيع واستخدام السيارات وتضخم المدن الكبيرة واكتظاظ السكان وازدياد حدة الفقر.

٢ - ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور رئيسي يقوم به في العقد المقبل لمساعدة بلدان البرامج في الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة في الوقت الذي تستطيع فيه أن تحمي مواطنيها الأكثر ضعفا من المخاطر المحيطة بعالم يتجه نحو العولمة بشكل متزايد. ومن أجل تحويل التنمية البشرية المستدامة إلى واقع ملموس ضمن هذا الإطار الجديد، فإن من المطلوب اتباع نهج أكثر تكاملا بحيث يتيح الاستمرار المتزامن للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

٣ - وفي عام ١٩٩٦ استمر الدعم للمكاتب القطرية بوصفه الأولوية الرئيسية لمكتب السياسات ودعم البرامج. وسعى المكتب إلى ضمان أن تتوفر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعرفة والتوجيه بشأن السياسات والأدوات التنفيذية من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وذلك بتوفير التوجيه الموضوعي وتحقيق القيادة التنفيذية في مجالات الأولوية الخمسة للمنظمة، وهي القضاء على الفقر، وإيجاد الوظائف وموارد الرزق المستدامة، وحماية البيئة وتجديدها، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وشؤون الحكم. وركز المكتب في هذا الصدد على وضع استراتيجيات ومبادئ توجيهية ومؤشرات ومنهجيات للتقييم وعلى أدوات رسم السياسة الأخرى ونشر أفضل الممارسات والبحوث واختبار النماذج الابتكارية من خلال البرامج الرائدة ومراكز التفوق. واتجه الاهتمام الآخر نحو إيجاد الطرق التي تستطيع بها البلدان النامية الاستفادة من الفرص التي تتيحها ثورة المعلومات. كما تم التركيز أيضا على إنشاء التحالفات وتعزيز الشبكات وتشجيع التنمية البشرية المستدامة في كثير من المحافل.

٤ - وكان عام ١٩٩٦ عاما انتقاليا بالنسبة لمكتب السياسات ودعم البرامج. فأولا، اكتملت معظم البرامج والأنشطة الممولة من خلال الدورة الخامسة للبرامج العالمية والأقاليمية ومن موارد البرنامج الخاصة. كما اكتملت معظم التقييمات الرئيسية لهذه البرامج. وكان انتهاء الدورة الخامسة فرصة أيضا لإعادة تنظيم المكتب الذي شهد إلغاء إحدى الشُعب ونقل موظفيها. ويتألف المكتب حاليا من مديرية وثلاث وحدات فنية

(شعبة التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر وشعبة الطاقة والبيئة المستدامتين، وشعبة التنمية الإدارية وشؤون الحكم)؛ وشعبة السياسات والإجراءات التنفيذية؛ وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية. وألغيت شعبة العلوم والتكنولوجيا والقطاع الخاص. كما أُلغي بعض من برامجها، ونُقلت البرامج المتعلقة بالبيئة والمياه إلى شعبة الطاقة والتنمية المستدامتين. كما نُقلت شعبة القطاع الخاص إلى شعبة التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر؛ ونقلت إلى المديرية البرامج التكنولوجية والبرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتي تشمل عدة قطاعات.

ثانيا - تطبيق مفهوم التنمية البشرية المستدامة وتعزيز المكاتب القطرية والمقر

٥ - تتيح تقنيات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية إمكانات ضخمة تستطيع بها البلدان النامية تعزيز أهدافها لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وفي عام ١٩٩٦، تم تعزيز برنامج إقامة شبكات التنمية المستدامة. ووضعت مبادرة تكميلية لمساعدة البلدان النامية في الاستفادة من ثورة المعلومات (تقنيات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية لدعم التنمية البشرية المستدامة). وكان منشأ وهدف برنامج إقامة شبكات التنمية المستدامة نتيجة مباشرة للأعمال التحضيرية والتوصيات التي قدمها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ووضع البرنامج ليتيح لمنظمات المجتمع المدني في البلدان النامية إمكانية الحصول على المعلومات ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وبدأ تشغيل البرنامج بنهاية عام ١٩٩٦ في أكثر من ٣٠ بلدا. وأعرب ما يزيد عن مائة بلد آخر، بما فيها بلدان تحالف الدول الجزرية الصغيرة، عن الرغبة في الحصول على مساعدة في عام ١٩٩٧. وتجرى دراسات للجدوى حاليا في ٤١ بلدا من هذه البلدان. وتم وضع برنامج تقنيات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية لدعم التنمية البشرية المستدامة أثناء عام ١٩٩٦ وبدأ تشغيله في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٦ - وفي آذار/مارس ١٩٩٦، بدأ تنفيذ مبادرة للاستراتيجيات المتعلقة بالفقر، وهي تمثل أحد الجوانب للجهود الجبارة التي يبذلها مكتب السياسات ودعم البرامج لدعم التنفيذ القطري للالتزامات الواردة في برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وشملت تلك الالتزامات وضع خطط واستراتيجيات قومية للقضاء على الفقر ووضع التعاريف والقياسات والمعايير والمؤشرات القومية المتعلقة بالفقر المطلق. ويتم تمويل المبادة من ١١ مليون دولار مقدمة من الموارد الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ٩ ملايين دولار مقدمة من مساهمات المانحين للصندوق الاستئماني الذي أنشئ لدعم تحقيق أهداف مكافحة الفقر، التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويجري حاليا تنفيذ مبادرات الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر في أكثر من ٧٠ بلدا.

٧ - وتوفر جميع المشاريع التي تمول من هذه المبادرة الخاصة دعما تمهيديا في مجالات تحليل أوجه الفقر واستعراض السياسات ووضع الاستراتيجيات. وشمل ذلك في الغالب إجراء دراسات استقصائية عن الفقر وإجراء تقييمات لاستكمال المعلومات المتاحة لسد ما بها من فجوات. وتشمل الجهود الأخرى إشراك شركاء قطريين في استعراض السياسات ووضع إطار عمل مؤسسي للقضاء على الفقر وتقييم أثر السياسة

الاجتماعية والبرامج المتعلقة بالفقر على الفئات الضعيفة، وتحديد خيارات بديلة، في مجال السياسة العامة، للقضاء على الفقر. ويمثل تحقيق التوافق بين الجهات الفاعلة القطرية في الرأي حول طبيعة وأسباب الفقر، وأكثر الاستراتيجيات فعالية في مكافحته، نشاطا رئيسيا آخر. ويتمثل هدف آخر لمبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر في تعزيز القدرات الوطنية على مكافحة الفقر وتحليل السياسات الاجتماعية ورصد وتقييم البرامج الاجتماعية.

٨ - ويساعد كثير من هذه المشاريع الشركاء القطريين في تقييم حجم وحالات حدوث الفقر على نطاق القطر من خلال دعم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وتقييمات حجم الفقر وتقارير التنمية البشرية وممارسات التقييم الأخرى. وتم التركيز على استكمال البيانات المتعلقة بالدخل والإنفاق بمؤشرات نوعية أكثر عن الفقر والرفاه، وجمع وتحليل البيانات المصنفة على مستوى المركز والمحافظة، وتعزيز القدرات الوطنية وشبه الوطنية على تحديد حجم الفقر وقياسه. واتجه مجال التركيز الآخر إلى تحليل السياسات الراهنة من زاوية الفقر، وذلك بغرض إدخال التغييرات الضرورية على إطار السياسات. ولذلك تساعد مشاريع كثيرة في تقييم أثر الإصلاح الاقتصادي وسياسات التكيف على الفئات الفقيرة والضعيفة وعلى الاتجاهات المستقبلية في سوق العمل وعلى الآليات الحالية لتوفير الخدمات الاجتماعية.

٩ - ويساعد الدعم الذي يقدم من خلال هذه المبادرة في حفز النقاش بشأن السياسات والأولويات الإنمائية ولا سيما بشأن التفاعل بين قضايا النمو والفقر والتوزيع. وتستخدم المناقشات التي يشترك فيها المسؤولون الحكوميون وقادة القطاع الخاص وأفراد المجتمع المدني والخبراء كمنطلق لتحقيق توافق واسع في الآراء بشأن الأسس الرئيسية لأي استراتيجية قومية للقضاء على الفقر.

١٠ - وفي عام ١٩٩٦ نفذت مبادرات جديدة لتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التحليل والبرمجة على الحد من الفقر، وتم تنظيم حلقات للعمل، وجُمعت حلقة عمل عُقدت في ملاوي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ مشاركين من المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآخرين من الحكومات والمؤسسات الأكاديمية في الجنوب الأفريقي، وصدرت سلسلة جديدة من وثائق الدعم التقني لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وللمؤسسات الشريكة. وتم في عام ١٩٩٦ توزيع وثيقتين من وثائق الدعم التقني تعالجان مسائل التعاريف والمؤشرات المتعلقة بالفقر وجمع البيانات وتقييم حالات الفقر. ومن المقرر إصدار ثلاث وثائق أخرى في عام ١٩٩٧ تتناول أطر العمل الاقتصادية الشاملة التي تراعي حالات الفقر، والاستراتيجيات القومية للحد من الفقر ورصد الفقر.

١١ - وطلبت شعبة التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، بالتعاون مع شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ، إعداد ورقة بشأن الصلة بين الحد من الفقر ومنع نشوب النزاعات، وانصبت الورقة على ما للصلة بين الفقر ومنع نشوب النزاعات من أبعاد مفاهيمية وتنفيذية وأبعاد تتعلق بالسياسة العامة، كما استندت أيضا إلى أفضل الممارسات لتدخلات وكالات الأمم المتحدة بشأن كيفية تمكن برامج مكافحة الفقر من منع نشوب النزاعات بإزالة أسبابها الرئيسية، وقُدمت الورقة، إلى فرقة العمل المنبثقة عن لجنة المساعدة الإنمائية

التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعنية بالنزاعات والسلام والتعاون الإنمائي. وحظيت تلك الورقة بتأييد جميع الوفود الأعضاء في تلك المنظمة.

١٢ - وجرى تقييم خارجي لبرنامج تنمية القطاع الخاص في عام ١٩٩٦، وأوصى التقييم بزيادة اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا المجال، وحددت مناقشات المتابعة ثلاث أولويات للبرمجة هي: دعم أصحاب المشاريع الصغرى ولا سيما عن طريق التمويل المحدود؛ ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما عن طريق توفير الدعم غير المالي والخدمات الاستشارية؛ وإشراك القطاع الخاص.

١٣ - وكان أهم ما حدث في عام ١٩٩٦ هو التقدم المحرز في مجال التمويل المحدود وذلك أن "برنامج البداية المحدودة" - الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية في تموز/يوليه وبدأ تنفيذه رسميا أثناء قمة السلف الصغيرة، المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٧ - قد ولّد طلبا هائلا، ويتوقع عرضه على ٢٥ بلدا في عام ١٩٩٧، وبدأ التنفيـــذ في مبادرات جديدة للتمويل المحدود في البرازيل، حيث تُقدم المساعدة بالفعل لأكثر من ٠٠٠ ٢ من المقترضين، وكذلك في الصين.

١٤ - وكان برنامج تنمية القطاع الخاص نشطا في دعم البرامج القطرية. فهو يوفر الدعم لمبادرة إقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشمل منظمات القطاع الخاص في جنوب أفريقيا ونظراءها في المنطقة، وفي هايتي، ساعد برنامج تنمية القطاع الخاص في تخطيط وإدارة بعثة مشتركة بين الوكالات بشأن تنمية القطاع الخاص يشرف عليها مكتب رئيس الوزراء، وقُدم الدعم التقني إلى بنغلاديش من أجل مشروع يهدف إلى تحقيق اللامركزية في نظم الإنتاج بإقامة شراكات بين منظمات التمويل المحدود غير الحكومية وشركات القطاع الخاص.

١٥ - وفي عام ١٩٩٦، كان الدور الذي لعبه برنامج إدماج الجنسين في التنمية فعالا في زيادة مخصصات موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق النهوض بالمرأة، فقد خُصص نحو ١٥ في المائة من مجموع الموارد العالمية والإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة في الدورة المقبلة، وهي زيادة حادة بالمقارنة بدورة الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، جرى عن كثب، في عام ١٩٩٦ وبالتعاون مع مكتب الموارد البشرية والإدارة العليا، رصد الأرقام المستهدفة بالنسبة للموظفات من الفئة الفنية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما تم تحقيقها. وعمل برنامج إدماج الجنسين في التنمية، بشكل وثيق، مع مكتب الموارد البشرية في تعزيز إدماج اعتبارات الجنسين في الاستراتيجية المتعلقة بالموارد البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك في استرعاء الاهتمام إلى ضرورة إدماج القضايا المتعلقة باعتبارات الجنسين في عملية التغيير.

١٦ - وفي عام ١٩٩٧ سيسعى البرنامج الإنمائي إلى زيادة إدراج الاعتبارات المتعلقة بالجنسين في جميع المجالات المواضيعية عن طريق التعاون مع المكاتب الإقليمية من أجل كفالة بلوغ البرنامج الإنمائي للأهداف التي حددها مدير البرنامج فيما يتعلق بالميزانية. ومن المتوخى أيضا تعزيز التعاون مع صندوق الأمم المتحدة

الإنمائي للمرأة من أجل دعم دور المنسق المقيم في متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وفي بعثات البرمجة المشتركة بين برنامج إدماج الجنسين في التنمية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

١٧ - وستساعد أغلبية الموارد المخصصة من البرنامج الإنمائي للأنشطة البيئية البلدان على حماية وإدارة الموارد الطبيعية المطلوبة للغاية لتلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء. ومجالات التركيز هي الزراعة المستدامة والأمن الغذائي؛ والموارد المائية والبيئة المائية؛ ومصادر الطاقة المتجددة وحفظ الطاقة؛ وإدارة الغابات.

١٨ - وتدعم شعبة الطاقة والبيئة المستدامتين الأنشطة المضطلع بها في هذه المجالات، وقد أنشئت هذه الشعبة في عام ١٩٩٤ لتعزيز البرامج البيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق الجمع بين جميع موظفي المقر العاملين في مجالات السياسة البيئية، ودعم البرامج، وإدارة الصناديق الاستئمانية البيئية. وقد أدى دمج الأنشطة الممولة من الموارد الأساسية والمبادرات المدعومة من الصناديق الاستئمانية غير الأساسية، كمرفق البيئة العالمية ومكتب مكافحة التصحر والجفاف وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية وصندوق بروتوكول مونتريال وصندوق بناء القدرات للقرن ٢١، في إطار شعبة واحدة، إلى تحقيق التآزر وزيادة أثر البرامج وزيادة فعالية الموارد وإقامة الشراكات والمساعدة على تبسيط البرمجة البيئية للبرنامج الإنمائي.

١٩ - وبدأ البرنامج الإنمائي مبادرة على نطاق المنظمة بشأن الطاقة في عام ١٩٩٥ لمساعدة البلدان النامية على التحرك صوب مستقبل يتسم باستدامة الطاقة. وتشمل أنشطة هذه المبادرة تشجيع البلدان على تهيئة المناخ القانوني والتنظيمي المواتي للتنمية المستدامة للطاقة؛ ودعم وتمويل مشاريع البيان العملي المبتكرة التي تعزز التكنولوجيات الأساسية؛ ودعم صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية المتعلقة بالطاقة.

٢٠ - ويجري حاليا التصدي للحاجة إلى إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص، وذلك عن طريق مبادرة رئيسية للبرنامج الإنمائي بدأت في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وبدأ البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع عدد من الجهات المانحة، مبادرة ترمي إلى تحويل المشاكل البيئية، ولا سيما في مجالات المياه والطاقة وإدارة النفايات، إلى فرص لأعمال تجارية مجدية. ومن المتوقع أن يُوجد هذا البرنامج ما قيمته بليون دولار تقريبا من الاستثمارات على مدى خمس سنوات.

٢١ - ويعمل البرنامج الإنمائي في ٧٠ بلدا من أجل إدارة الغابات وحفظها وإعادة تشجيرها. ويشمل عمله في مجال الغابات السياسة والحوار، فضلا عن برامج بناء القدرات والتعاون التقني. وعلاوة على ذلك، صمم البرنامج الإنمائي برنامجا لبناء القدرات في مجال الغابات عن طريق صندوق خاص، يساعد به البلدان في صياغة وتنفيذ سياسات متكاملة لإدارة الغابات.

٢٢ - ويدعم البرنامج الإنمائي بناء القدرات لدى الحكومات والمجتمع المدني في مجال إدارة الموارد المائية والبيئة المائية واستخدامها، وذلك على نحو يوفق بين الحد من الفقر وحماية البيئة. وقدم البرنامج

العالمي لبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة لقطاع المياه الدعم لعمليات التقييم وصياغة الاستراتيجيات في قطاع المياه، وذلك في بوليفيا وبيرو والسودان وسوازيلند والصين وغانا وفييت نام ومالي والمكسيك. ويتزعم البرنامج، الذي يموله البرنامج الإنمائي وعدة جهات مانحة، انتهاج نهج جديد في إدارة الموارد المائية تقوم الأفرقة الوطنية بموجبه بتحليل قطاع المياه والتعرف على ما به من ثغرات وقيود وتحديد الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل. ويستهدف البرنامج تكوين نواة من المسؤولين والاخصائيين المدربين على التنمية المستدامة لقطاع المياه، فضلا عن تحسين التعاون.

٢٣ - وقد جرى في أثناء عام ١٩٩٦ إنشاء آليتين جديدتين للتنسيق والدعم الدوليين. أولاهما الشراكة العالمية من أجل المياه، التي يمولها البرنامج الإنمائي والبنك الدولي والوكالة السويدية للتنمية الدولية، والتي ترمي إلى تعزيز التعاون المتعدد الوكالات على الصعيد القطري. وثانيتهما المجلس العالمي للمياه، وهو عبارة عن خلية فكرية عالمية شُكلت لأغراض التنبؤ بالاتجاهات الطويلة الأجل في مجال تنمية قطاع المياه ولوضع المسائل المتعلقة بالمياه في صدارة قوائم اهتمامات السياسات الوطنية والدولية.

٢٤ - وقد كان مرفق البيئة العالمية التابع للبرنامج الإنمائي على درجة عالية من النشاط في عام ١٩٩٦. فقد وافق مجلس المرفق في أثناء العام على ١٦ مشروعا و ٣١ نشاطا من أنشطة التمكين و ٢٢ مشروعا لمرفق تطوير المشاريع. ويبلغ مجموع قيمة مشاريع البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، التي جرت الموافقة عليها حتى الآن، ٨٠,٨ مليون دولار وهي تشمل كل منطقة من مناطق العالم النامي. وكان البرنامج الإنمائي يدير أيضا برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية والذي مول في عام ١٩٩٦ ما مقداره ١٠٨ من مشاريع المجتمعات المحلية بما يصل إلى ٠٠٠ ٥٠ دولار. ويعمل برنامج المنح الصغيرة في ٣٣ بلدا، بعد إضافة ١١ بلدا جديدا في عام ١٩٩٦.

٢٥ - وقد زاد إدماج العمليات والأهداف العامة لمرفق البيئة العالمية في العمليات والأهداف العامة للبرنامج الإنمائي ككل في أثناء عام ١٩٩٦. واستنادا إلى استراتيجية نالت تأييد الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي، أعطيت إشارة البدء لعدة مبادرات جديدة لتحسين اندماج مرفق البيئة العالمية في البرنامج الإنمائي. فمسؤولو الإدارة العليا في المرفق والبرنامج الإنمائي يقومون حاليا معا وبصورة منتظمة باستعراض المشاريع قيد الإعداد ومجموعة المشاريع قيد التنفيذ. وقد أدت عملية الاستعراض النظامية هذه إلى صياغة عدة مشاريع استفادت من التمويل المشترك كما تؤدي إلى تعميق فهم عمليات المرفق داخل البرنامج الإنمائي ككل. وشُرع في حلقات عمل لتطوير المشاريع في عام ١٩٩٦ لتوسيع نطاق إمكانية الاستفادة من المرفق على الصعيد القطري.

٢٦ - وكان عام ١٩٩٦ هو أول عام يجري فيه تقييم بعض المشاريع المشتركة بين المرفق والبرنامج الإنمائي بدءا من مرحلة تكوين الفكرة وحتى الإنجاز. وستيسر هذه الخبرة زيادة إثراء الحوار بين المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي ووزارات البيئة من أجل زيادة كفاءة إعداد المشاريع ووضع السياسات. ولقد تحسنت استجابة البرنامج الإنمائي العامة لتحديات حماية البيئة العالمية تحسنا كبيرا على مدى العام بسبب أخذ البرنامج الإنمائي والمرفق بآليات للتعلم.

٢٧ - وأقيم مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ كصندوق لمساعدة البلدان النامية على إدماج مبادئ جدول أعمال القرن ٢١ في الجهود التخطيطية والإنمائية الوطنية. ويوجد بالصندوق ٦٥,٦ مليون دولار، وقد تلقى في عام ١٩٩٦ مساهمات إضافية تتجاوز ٦ ملايين دولار. وقد قدم صندوق بناء القدرات للقرن ٢١، على مدى فترة تشغيله التي تزيد قليلا عن ثلاث سنوات ونصف، المساعدة لأكثر من ٤٠ بلدا. وفي عام ١٩٩٦ قدمت المساعدة إلى عدة بلدان لأغراض أنشطة إنمائية شملت تنسيق الجهود الوطنية المضطلع بها تنفيذا لجدول أعمال القرن ٢١. وفي عام ١٩٩٦، وافقت لجنة إدارة الصندوق على برامج في بلغاريا وبوتان وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية وجيبوتي وسان تومي وبرينسيبي والسلفادور والصين وقيرغيزستان وكوستاريكا ونيبال والنيجر، فضلا عن برنامج إقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢٨ - وقد أجري استعراض مستقل للسنوات الثلاث الأولى لعمليات الصندوق. وفي حزيران/يونيه، عُرض هذا الاستعراض الذي تناول برامج الصندوق في بوليفيا والصين وغامبيا وكوستاريكا وملاوي في اجتماع عقد في الرباط بالمغرب. وأوضح المشاركون بجلاء أنهم يرغبون في أن يواصل الصندوق أنشطته واقترحوا أن يلتمس التمويل الذي يكفل له التوسع في السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة. وقد تبين من البرامج الوطنية التي نوقشت في أثناء الاجتماع أن البلدان تحرز تقدما حقيقيا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأن صندوق بناء القدرات للقرن ٢١ يوفر مصدرا قيّما للدعم الإضافي. ومن مواطن قوة الصندوق أنه يوفر الدعم غير القطاعي دون غيره من أشكال الدعم.

٢٩ - أما صندوق بروتوكول مونتريال فهو يستهدف علاج الضرر اللاحق بطبقة الأوزون. وبحلول نهاية عام ١٩٩٦، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد ٤٩ بلدا في القضاء على المواد المستنفدة للأوزون. ويساعد البرنامج الإنمائي البلدان في صياغة البرامج، والتعاون التقني والتدريب، ومشاريع البيان العملي، والمشاريع الوطنية لتعزيز المؤسسات والاستثمار في نقل التكنولوجيا. ويقوم موظفو البرنامج الإنمائي والخبراء الدوليون، بالتعاون مع مسؤولي التنسيق بالوحدات الحكومية المعنية برصد طبقة الأوزون والخبراء الاستشاريين الوطنيين العاملين في هذا المجال، بمساعدة قطاع الصناعة في تصميم وتنفيذ مشاريع إزالة المواد المستنفدة للأوزون من الكيماويات الرذاذية والمواد الرغوية والمذيبات وكيماويات التبريد واسترداد الكيماويات المبردة وإعادة استخدامها.

٣٠ - وفي عام ١٩٩٦، بلغ مجموع التمويل ٣٠,٣ مليون دولار. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع القيمة التراكمية لمجموعة مشاريع البرنامج الإنمائي في الفترة ١٩٩١-١٩٩٦ إلى ١٣٩ مليون دولار. وتشمل هذه المجموعة الآن ٤٩٠ مشروعا، منها ٢٨٧ من مشاريع الاستثمار في نقل التكنولوجيا، وهي المشاريع التي ستؤدي إلى التخلص مما يقدر بـ ١٨ ١٣٧ طنا من المواد المستنفدة للأوزون سنويا. ومن المتوقع أن يزيد التمويل في عام ١٩٩٧ بنحو الثلث، غير أنه لا يزال غير كاف لتلبية احتياجات البلدان النامية.

٣١ - ويدعم البرنامج الإنمائي الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من خلال برامجه الأساسية العادية وعن طريق مكتب مكافحة التصحر والجفاف. وفي عام ١٩٩٦، قدم المكتب دعما

تقنيا ودعما ماليا حفازا إلى ما مجموعه ٣٣ من البلدان التي للبرنامج الإنمائي برامج فيها وذلك في الاضطلاع بأنشطة تحضيرية شتى من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٣٢ - وفي أفريقيا، بدأت عملية برامج العمل الوطنية، باعتبارها أداة رئيسية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر على الصعيد الوطني، وذلك في إثيوبيا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاصو وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة والرأس الأخضر وزمبابوي والسنغال وسوازيلند وكينيا ومالي وملاوي وموريتانيا والنيجر. والأعمال التحضيرية لإنشاء صناديق وطنية لمكافحة التصحر قد بدأت أو هي قيد البدء في ١٩ بلدا.

٣٣ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قدم مكتب مكافحة التصحر والجفاف الدعم التقني إلى الأرجنتين وإكوادور وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وغواتيمالا والمكسيك وهايتي، في سياق الأنشطة التحضيرية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. أما على الصعيد دون الإقليمي، فقد قدم المكتب الدعم التقني والمالي من أجل وضع برنامج للتنمية المستدامة لأراضي 'غران تشاكو' الجافة التي تضم مناطق في الأرجنتين وبوليفيا وباراغواي. وبالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، يدعم المكتب حاليا إعداد برنامج دون إقليمي لأمريكا الوسطى، يشمل الجمهورية الدومينيكية وهايتي.

٣٤ - وفي آسيا ورابطة الدول المستقلة، عمل المكتب، جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على مساعدة حكومة منغوليا في إعداد وصقل برنامج عملها الوطني وتصميم صندوق وطني للبيئة ومكافحة التصحر. وتجري حاليا مفاوضات مع باكستان والصين وقيرغيزستان لتحديد المجالات التي يمكن الحصول فيها على الدعم من مكتب مكافحة التصحر والجفاف. أما على الصعيد الإقليمي، فقد قدم المكتب المساعدة إلى مؤتمر المنظمات غير الحكومية الآسيوية المعني بالتصحر، الذي عقد في باكستان، وإلى المنتدى الأفريقي - الآسيوي لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، الذي عقد في الصين في آب/أغسطس ١٩٩٦.

٣٥ - وفي عام ١٩٩٦، جرت تعبئة ما يقدر بـ ٦,٧ ملايين دولار عن طريق الصندوق الاستئماني لمكافحة التصحر والجفاف، الذي أنشيء في عام ١٩٩٥ لتيسير دعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وأدى ذلك إلى إضافة مبلغ قدره ١,٧ مليون دولار إلى الأموال المخصصة لمشاريع مكافحة التصحر الجارية في أشد البلدان تأثرا. وفي عام ١٩٩٦، بلغت القيمة الكلية للمشاريع الجارية نحو ٤٥,٣ مليون دولار.

٣٦ - ولا بد لمكتب مكافحة التصحر والجفاف أن يحقق توازنا بين عملية التخطيط التعاونية التي تحتاجها اتفاقية مكافحة التصحر، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا وتحتاج إلى موارد كبيرة، وبين ما تنتظره الحكومات والفئات المتأثرة من السكان من نتائج ملموسة سريعة. ويواجه المكتب أيضا تحديا يتمثل في إنشاء وتشغيل الآليات المبتكرة للتمويل التي توختها الاتفاقية وبناء الشراكات وإدماج المسائل المتعلقة بالجفاف والتصحر في الممارسة البرنامجية للبرنامج الإنمائي.

٣٧ - وفي عام ١٩٩٦، قدم صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية خطة للتنشيط تنصب بقدر أكبر على إصلاح البيئة وعلى تعزيز أنشطة التنمية السليمة للموارد الطبيعية. ويسعى الصندوق، منذ أن أصبح عضوا في شعبة الطاقة والبيئة المستدامتين في تموز/يوليه ١٩٩٦، إلى أن يكون عاملا حفازا للتنمية المستدامة للموارد الطبيعية.

٣٨ - ومما لا غنى عنه بالنسبة لسلامة إدارة التنمية التي محورها البشر وجود هيئات قضائية وانتخابية سليمة وقطاع عام يتسم بالكفاءة والمساءلة وهيئات تشريعية وطنية ومحلية قوية. وتتزعم أنشطة البرنامج الإنمائي في المجالات المتعلقة بشؤون الحكم شعبة التنمية الإدارية وشؤون الحكم التي تسعى جاهدة إلى تعزيز العمليات الانتخابية؛ ودعم اللامركزية والإدارة الاقتصادية والمالية؛ وبناء شراكات على صعيد المجتمع المدني؛ وتشجيع الإصلاح التشريعي؛ ودعم إنشاء العمليات البرلمانية.

٣٩ - أما على الصعيد العالمي، فقد أحرز إنجاز كبير في عام ١٩٩٦ يتمثل في الانتهاء من وثيقة للبرنامج الإنمائي بشأن السياسات موضوعها "تسيير الشؤون العامة من أجل التنمية البشرية المستدامة". وترمي الوثيقة إلى تعزيز الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي عن طريق التحديد والتحليل الواضحين للروابط بين التنمية البشرية المستدامة والحكم. ويُستهدف منها توجيه العمل الذي تضطلع به، في مجال الحكم، المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي والشركاء الأساسيون في البلدان التي تنفذ بها برامج. وكان من المنجزات المهمة الأخرى على الصعيد العالمي بدء المرحلة الثالثة من برنامج إدارة المناطق الحضرية التي ستركز على القضاء على الفقر، وتحسين البيئة، والحكم القائم على المشاركة. وبرنامج إدارة المناطق الحضرية هو عبارة عن شراكة بين البرنامج الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ويجري دعمه بمساهمات من حكومات السويد وسويسرا وهولندا.

٤٠ - وفي عام ١٩٩٦، تم تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج مرفق المبادرة المحلية للبيئة الحضرية. ومنذ أن أعطيت إشارة البدء لهذا البرنامج في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ وهو يعمل أساسا على صعيد المجتمعات المحلية بموارد برنامجية تزيد عن ١١ مليون دولار. وكان مرفق المبادرة المحلية للبيئة الحضرية يركز تركيزا خاصا على تمكين الأفراد والمؤسسات في المجتمعات المحلية من فهم البيئة التي يعيشون فيها والتحكم فيها ومن العمل وفق المنهجيات القائمة على المشاركة. وقد أثبت البرنامج في السنوات الأربع الماضية أن من الممكن للمنظمات المتمركزة في المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية أن تعمل معا من أجل تحسين معيشة سكان المستوطنات الحضرية المنخفضة الدخل. وتقدم حكومتا السويد وهولندا دعما ثنائيا إلى هذا البرنامج.

٤١ - ومن المنجزات المهمة الأخرى في عام ١٩٩٦ بدء تشغيل شبكة التنمية الإدارية وشؤون الحكم المتمركزة في مقر البرنامج الإنمائي وهي عبارة عن شبكة إلكترونية موجهة ترمي إلى تحويل برنامج التنمية الإدارية إلى شبكة ذات كفاءة لتعزيز الدعم المقدم من شعبة التنمية الإدارية وشؤون الحكم لغرض إصلاح القطاع العام وشؤون الحكم. وعن طريق الربط بين المديرين الحكوميين وكبار المستشارين الفنيين والخبراء

الاستشاريين والموظفين البرنامجيين للمكاتب القطرية، ستتيح الشبكة أساليب جديدة للتعلم وتقاسم الخبرات.

٤٢ - أما على الصعيد الإقليمي، فقد نظم المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع شعبة التنمية الإدارية وشؤون الحكم/مكتب السياسات ودعم البرامج ومع المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باكستان، مؤتمرا على مستوى الوزراء لشؤون الحكم في منطقة آسيا. وضم المؤتمر أكثر من ٧٠ مشاركا، بينهم وزراء ومسؤولون كبار من ١٥ بلدا آسيويا. وأتاح الاجتماع لمقرري السياسة الآسيويين تقاسم وتحليل الخبرات في مجال الحكم. ويسر المناقشات بشأن أفضل الممارسات وساعد في تحديد مجالات للتعاون الإقليمي مستقبلا وانتهى إلى إصدار إعلان مشترك لشؤون الحكم في المنطقة.

٤٣ - كذلك قدمت شعبة التنمية الإدارية وشؤون الحكم دعمها للمكتب الإقليمي للدول العربية من أجل تصميم البرنامج العربي الإقليمي لشؤون الحكم. والغرض الأساسي من البرنامج هو دعم تعزيز القدرات المؤسسية للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على الإدارة الفعالة لبرامج مكافحة الفقر.

٤٤ - وفي أمريكا اللاتينية قدمت الشعبة دعمها لإنشاء الشبكة الأيبيرية الأمريكية لشؤون الحكم. ويفتتح هذه الشبكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز من مشروع شؤون الحكم بالمدرسة العليا لإدارة المؤسسات، وبدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وأنشئ فريق من رجال الدولة والمفكرين وقادة المنظمات الدولية من أمريكا اللاتينية وأوروبا لمناقشة قضايا شؤون الحكم والتنمية البشرية المستدامة كجزء من نشاط هذه الشبكة.

٤٥ - وقدم الدعم إلى حكومة بنغلاديش لتنفيذ برنامج قومي للإدارة العامة لصلاح شؤون الحكم. ويستند هذا البرنامج إلى التغيرات الهامة التي حدثت في بنغلاديش والتي أفضت إلى إقامة نظام للحكم يتسم بالشفافية والمساءلة. وإلى جانب الإصلاح الإداري ستقدم الشعبة دعمها لبعض من أكثر المجالات حساسية في الفروع الحكومية التنفيذية والقضائية والتشريعية.

٤٦ - كذلك أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا لدعم السلطة الفلسطينية في مجال شؤون الحكم والإدارة العامة. وتعكف السلطة الفلسطينية على تنفيذ برنامج لبناء المؤسسات يهدف إلى تحسين قدرتها على تحقيق أهدافها الإنمائية. ويتطلب هذا توضيح أدوار ومهام وتصميم المكونات المؤسسية الرئيسية.

٤٧ - وقد صُمم برنامج التنمية الإدارية المنغولي بحيث يعزز القدرات الإدارية للقطاعين العام والخاص في سياق اقتصاد السوق والمجتمع الديمقراطي. فقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من شعبة التنمية الإدارية وشؤون الحكم، مساعدة كبيرة في هذا الصدد، إذ اعتمد مؤخرا برنامجا لدعم اللامركزية وتعزيز البرنامج بالتعاون مع عدد من الوكالات الدولية المانحة. والهدف من ذلك هو ضمان أن تمكن السياسات والممارسات الحكومية من أن تزيد المناطق المحلية رقابتها على التنمية وتعبئة الموارد.

٤٨ - ويظل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يواصل انتشاره بمعدلات مذهلة في جميع أنحاء العالم. ويقدر أن تكون حالات العدوى الجديدة بهذا الفيروس في عام ١٩٩٦ تجاوزت ثلاثة ملايين حالة. وتركز استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا الوباء، في المقام الأول، على آثاره الاجتماعية والاقتصادية. وباعتبار البرنامج مشاركا في برنامج الأمم المتحدة المشترك الرعاية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد سعى إلى التعاون مع المنظمات الراعية الأخرى والشركاء الإنمائيين للإسهام في تحقيق أهدافه الشاملة، مع إيلاء أعلى الأولويات لدعم الاستجابات الفعالة والمستدامة والمتعددة القطاعات والمتعددة الأبعاد على الصعيد القطري.

٤٩ - وخلال عام ١٩٩٦ واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إيلاء أولوية عليا لتعزيز قدرة المكاتب القطرية على دمج أنشطة فيروس نقص المناعة البشرية ضمن المجالات البرنامجية الرئيسية له؛ ويشمل ذلك شؤون الحكم وسائل الجنسين والفقر. وقد نظمت حلقات عمل تدريبية لمسؤولي التنسيق بالبرنامج في المكاتب القطرية بغية تحسين تفهم أسباب الوباء وعواقبه وتعزيز مهارات البرمجة لدى مسؤولي التنسيق القطريين ممن يؤدون أدوارا حاسمة في دعم الاستجابات المتعددة القطاعات لهذا الوباء. واستهلت مبادرات تعاونية مع برنامج الأمم المتحدة المشترك الرعاية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيدين القطري والبلداني بشأن الأخلاقيات والقانون وحقوق الإنسان وهذا الفيروس. ويظل من الجوانب الهامة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استجابة للوباء توزيع المنشورات بما يعكس جزئيا خبرة البرنامج في مجالي السياسات والبرمجة. ومن أهم المنشورات في عام ١٩٩٦ "التقييم التطلعي للنهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء فيروس نقص المناعة البشرية وبرنامج التنمية". ويحدد التقرير الاستجابات الفعالة للوباء في سياق التنمية.

ثالثا - الترتيبات الجديدة للبرمجة والتنفيذ

٥٠ - تدعم شعبة السياسات والإجراءات التنفيذية إعداد ونشر السياسات والإجراءات البرنامجية، وتوفر خدمات الأمانة للجنة الإشراف على إدارة البرنامج. وتعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على تشجيع التماسك في المسائل التنفيذية داخل منظومة الأمم المتحدة، وتدير برنامجا للبحوث المتعلقة بقضايا السياسات البرنامجية.

٥١ - وبدعم من الشعبة أصبحت لجنة الإشراف على إدارة البرنامج تعمل بكامل طاقتها خلال الجزء الأخير من السنة. وقد بحثت اللجنة بعض المذكرات الاستشارية وأطر التعاون القطري ووضحتها. وأجرت الشعبة تحليلا متعمقا للمذكرات الاستشارية بقصد تقديم توجيهات إضافية للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية عن كيفية إعداد المذكرات الاستشارية. وأصبح كتيب البرمجة متاحا بصورة إلكترونية في المكاتب القطرية ويتم توزيعه على هيئة نسخ مطبوعة بلغات مختلفة. ويرجى أن ييسر التوافر السهل للمبادئ التوجيهية فهم ترتيبات البرمجة الجديدة على الصعيد القطري.

٥٢ - وأجرت الشعبة مشاورات شاملة بشأن نهج البرنامج خلال خريف عام ١٩٩٦، أسفرت عن صدور "دليل المستعمل للنهج البرنامجي" الذي يتضمن قالبا منقحا يحل محل وثيقة دعم البرنامج وترتيبات التنفيذ الحالية. وتم توزيع دليل المستعمل على المكاتب القطرية لإبداء تعليقاتها عليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ولسوف يقدم الدليل مساعدة كبيرة للمكاتب القطرية في برمجتها في الدورة التالية ويوفر أساسا لتعزيز الحوار مع الشركاء. وبما أنه يتيح تبسيطا للإجراءات فهو سيسهم في الإسراع بالصياغة ومن ثم التنفيذ على الصعيد القطري. كذلك عززت الشعبة تفهم النهج البرنامجي عند الشركاء الرئيسيين عن طريق ورقة قدمت إلى حلقة عمل تابعة للجنة المساعدة الإنمائية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وجرى إعداد استراتيجية مدتها عامان للتدريب على النهج البرنامجي.

٥٣ - وتصدرت الشعبة العمل الجاري بشأن التنفيذ الوطني ولا سيما بشأن تنقيح الإجراءات والمبادئ التوجيهية وتحديد الأعمال الأخرى اللازمة لتحسين نظام التنفيذ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما اضطلعت بالعمل بشأن التنفيذ في المنظمات غير الحكومية واستنباط نموذج جديد للتنفيذ. سُمي "خدمات التطوير" على أساس الخبرة المكتسبة في أمريكا اللاتينية في مجال تقاسم التكلفة.

رابعا - تعزيز شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة

٥٤ - أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعراضين من سبعة استعراضات قطرية تضطلع بها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات - التي تقودها منظمة العمل الدولية والمعنية بالعمالة وموارد الرزق المستدامة، وذلك كجزء من اشتراكه في خطة عمل المؤتمرات في منظومة الأمم المتحدة، وبقصد إتاحة نطاق آخر لمفهوم موارد الرزق المستدامة وتطبيقه على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى إجراء هذين الاستعراضين في زامبيا والمغرب قدم البرنامج دعما كبيرا في مجال إعداد البرامج إلى المكاتب القطرية وخاصة في الجنوب الأفريقي. وساعد هذا في تحديد فرص البرمجة من أجل إيجاد موارد رزق مستدامة عن طريق النهج التي تربط اهتمامات العمالة والتكنولوجيا ورأس المال وشؤون الحكم بالاهتمامات البيئية.

٥٥ - وعن طريق فريق عامل غير رسمي مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي، معني بقياس الفقر ورصده، أحرز تقدم في سبيل تحديد المسائل الجوهرية الأولية التي تستخدمها الوكالات الثلاث لسرعة إجراء استقصاءات لتقييم الظروف الاقتصادية الأسرية والتنمية البشرية والفقر؛ وللاتفاق على إطار لصفحة إلكترونية مشتركة لرصد الفقر.

٥٦ - وتعاون برنامج إدماج الجنسين في التنمية، في إطار الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات بشأن الآثار المترتبة على السياسات نتيجة لخطة عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لمنظومة الأمم المتحدة، وقد عمل مع شركاء الفريق المشترك بين الوكالات ومع شعبة المرأة بالأمم المتحدة بشأن تبسيط مسائل الجنسين. ووطد برنامج إدماج الجنسين في التنمية تعاونه مع الفريق الفرعي المعني بدور المرأة في

التنمية التابع للجنة المساعدة الإنمائية، وهو يعمل حاليا مع شركاء مختارين لتحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١.

٥٧ - كذلك دعم برنامج إدماج الجنسين في التنمية مبادرة بيجين لقائمة إنترنيت التي تغطي جميع المناطق الجغرافية ولها تأثير كبير مضاعف. وحظيت القائمة التي من المقرر أصلا أن تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بالتأييد الجماعي من المشتركين على الصعيد العالمي مع اقتراحات بشأن كيفية الإبقاء عليها. وتعاون البرنامج تعاونا وثيقا مع المنظمات غير الحكومية في مجال دفع عجلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة من أجل تطوير السياسات والمساءلة الحكومية. وعقدت شعبة الشؤون العامة وبرنامج إدماج الجنسين في التنمية، بالتعاون مع جامعة كولومبيا ومؤسسة فريدريش إيبرت شتيفتونغ "استعراض سنة بعد بيجين" الذي شمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين.

٥٨ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ استضاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقا مشتركا بين الوكالات معنيا باجتماع المشاركة. وأسفر هذا عن انطلاق مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديدة وهي شبكة التعلم عن التمكين والمشاركة. وستدعم هذه الشبكة النهج الابتكارية وتراقبها وتشجع على المواءمة بين النهج التشاركية.

٥٩ - وبدأت شعبة السياسات والإجراءات التنفيذية تحليلا لإجراءت وقوالب البرامج والمشاريع المشتركة ولتعيين وإدارة موظفي المشاريع من قبل شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. وأعد مشروع تقرير يعالج العقبات الرئيسية التي تعترض المواءمة على الصعيد الميداني.

٦٠ - وقدمت إلى المكاتب القطرية قائمة تضم ٤٠ "مؤشرا أساسيا" لتحليل الحالة على الصعيد القطري، من أجل استعراضها، كما قدمت إلى الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات لإجراء تقييم قطري موحد. وأثبتت هذه الممارسة الصعوبات التي ينطوي عليها إدماج التنمية البشرية المستدامة في كل مجال من مجالات البرمجة الرئيسية، وفي تحديد الأبعاد النوعية الرئيسية للفقر وشؤون الجنسين والحكم والقطاعات الأخرى.

خامسا - بناء منظمة تعلمية أصغر حجما وأكثر مساءلة

٦١ - أتيحت للمجلس التنفيذي في شباط/فبراير ١٩٩٧ نتائج تقييمات البرامج العالمية والأقاليمية وموارد البرنامج الخاصة، ولذا لا يرد في هذه الوثيقة إلا ملخصها الموجز.

٦٢ - ولئن كانت التقييمات أشارت إلى عدد من النواقص في موارد البرنامج الخاصة والبرامج العالمية والأقاليمية فقد أبرزت بشدة دور البرامج البلدانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولاحظت أن هذه البرامج تتيح أهم فرصة مباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإثبات كيفية تنفيذ برامجه للتنمية البشرية المستدامة وللقضاء على الفقر، وتوفر سياقا لتطبيق الأساليب الجديدة في معالجة قضايا التنمية الحرجة؛

وتعزز قدرة بلدان الجنوب على البحوث، وتقدم وسيلة صالحة لبناء الشراكات. وكان لتمويل موارد البرنامج الخاصة أهميته في تحريك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو زيادة التركيز الموضوعي على التنمية البشرية المستدامة.

٦٣ - وخلص تقييم موارد البرنامج الخاصة إلى أن تطبيق اللامركزية في الإدارة زاد من صعوبة الرصد وتماسك البرنامج وتقييم الأثر. وخلص تقييم البرامج العالمية والأقاليمية إلى نتيجة مماثلة ولاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يطيق اتباع نهج مشتت إزاء البرامج العالمية ولا بد له أن يركز على عدد من المجالات أقل. وسوف تدار الأنشطة العالمية في المستقبل عن طريق عدد قليل من البرامج الجامعة وسوف تبذل جهود جادة لتعزيز الصلات بين البرامج العالمية والإقليمية والوطنية. وكانت هناك نقطة ضعف أخرى هي أن الكثير من الأنشطة في إطار موارد البرنامج الخاصة فضلا عن البرامج العالمية والأقاليمية ليست معروفة جيدا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولم تتقاسم الدروس المستفادة داخل المنظمة. ومن نقاط الضعف الأخرى نقص اعتمادات الميزانية للمشاريع وعدم كفاية الاهتمام بالنهج التشاوري والتشاركي ونقص الالتزام بالتدريب وعدم كفاية اعتمادات الموظفين للإشراف على إدارة البرامج.

٦٤ - ومن التوصيات الهامة من التقييم الذي يدرج حاليا في الترتيبات الجديدة للبرمجة ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى اتباع المناهج المتعددة الفروع.

٦٥ - ومن أهم مبادرات المكتب في عام ١٩٩٦ إنشاء مركز التجريب، الذي تيسر بدعم من إدارة التنمية في الخارج. والحكمة الأساسية من إنشاء شعبة التنمية المستدامة والبيئة هي زيادة التماسك بين الأنشطة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطة الصناديق الاستئمانية المختلفة. وللمساعدة على بلوغ هذا الهدف صب مركز التجريب اهتمامه على هدفين رئيسين هما: تحقيق أقصى إمكانات التآزر؛ وكفالة قيام موظفي المقر المشتغلين بالمسائل البيئية بإقامة شراكة حقيقية مع المكاتب القطرية. وتبين من المشروع إمكان تحقيق تآزر كبير بالجمع بين المسؤولية عن دعم البرامج، ووضع السياسات، وجمع الموارد المالية وتوجيهها. وبنفس القدر من الأهمية تبين أن وحدات المقر تستطيع إقامة شراكات مع المكاتب الإقليمية لو تحدد هذا الهدف للموظفين على جميع المستويات، وإلى جانب النتائج البرنامجية الملموسة، عزز مركز التجريب علاقات العمل الجديدة بين الموظفين وأشاع بينهم روح الفريق بقدر كبير.

المرفق الأول

مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر

معلومات أساسية

بدأ تنفيذ مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر في أواخر شهر آذار/مارس ١٩٩٦ لدعم التنفيذ القطري للتعهدات الواردة في الفقرتين ٢٦ (ب) و ٢٦ (د) من إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: (أ) صياغة خطط واستراتيجيات قومية للقضاء على الفقر، ينبغي لها أن تحدد في إطار كل سياق وطني، غايات وأهدافا واقعية وفي حيز المستطاع وذات أطر زمنية للحد بدرجة كبيرة من الفقر عموما والقضاء على الفقر المطلق؛ (ب) القيام، على الصعيد الوطني، بوضع التعاريف والمقاييس والمعايير والمؤشرات الخاصة بتحديد طبيعة ونطاق وتوزع الفقر المطلق، ويفضل أن يتم ذلك بحلول سنة ١٩٩٦، أي السنة الدولية للقضاء على الفقر.

ويجري تمويل هذه المبادرة من الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي بما قدره ١١ مليون دولار (بما فيها ٧ ملايين دولار من خدمات الدعم التقني) ومن التبرعات المقدمة من المانحين لصندوق استئماني لأنشطة متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أنشئ لدعم تنفيذ التعهدات المتعلقة بالقضاء على الفقر التي تم قطعها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتبلغ تبرعات المانحين المعلنة في الوقت الحالي ٩ ملايين دولار، منها مليون دولار من حكومة الدانمرك، ومليونا دولار من حكومة هولندا، و ٦ ملايين دولار من حكومة النرويج. ونصف المساهمة المقدمة من حكومة النرويج مخصص لدعم التنفيذ على المستوى القطري لمبادرة الرؤية الجلية من خلال تعزيز فرص استفادة الجميع من الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما بالنسبة للفقراء والفئات الضعيفة.

الحالة الراهنة

في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، كان ٧١ مقترحا من البلدان المستفيدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أقرت لتمويلها من مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر. وأتى نحو نصف المشاريع التي تم إقرارها حتى الآن من بلدان منخفضة الدخل، وحوالي الثلث من أقل البلدان نموا، وأتى أكثر من ٥٠ في المائة من المقترحات من بلدان ذات نطاق متوسط للرقم القياسي للتنمية البشرية، بالإضافة إلى ٣٠ في المائة تنتمي إلى فئة التنمية البشرية المنخفضة. وفيما يتعلق بالتوزيع الإقليمي، يجري تنفيذ أكثر من نصف جميع المشاريع التابعة لمبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وآسيا والمحيط الهادئ. والتوزيع الإقليمي للمشاريع التي تم إقرارها كما يلي: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢٠)؛ وآسيا والمحيط الهادئ (١٨)؛ وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (١٥)؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٠)؛ ومنطقة الدول العربية (٨).

ومنذ بدء تنفيذ المبادرة، بدأ العمل في ما يزيد على ٧٠ بلدا من البلدان المشمولة بالبرامج في غضون ١٠ أشهر فقط. وهذا يوضح الدرجة العالية من الاهتمام من جانب البلدان المشمولة ببرامج البرنامج

الإنمائي، فضلا عن الاستجابة والسرعة من جانب المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي والمقر. وعلاوة على ذلك، تأتي هذه المبادرة في وقت يركز فيه الكثير من المكاتب القطرية جهوده على دعم التنفيذ القطري لنتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، وتعقد مشاورات مع النظراء القطريين بشأن أطر التعاون القطري القادمة.

تقييم ومتابعة مشاريع مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر

عادة ما ترسل مقترحات موجزة إلى المقر، تحدد موضع الاهتمام الرئيسي للمشروع القطري وأهدافه. وقام كل مكتب إقليمي بتعيين مركز اتصال وأنشأ آلية لكفالة اتخاذ إجراء عاجل بشأن المقترحات الواردة. وفي معظم الأحيان، تأخذ هذه الآلية شكل إما فريق عمل إقليمي معني بالفقر أو ترتيبات مماثلة. وتقوم المكاتب الإقليمية بتقييم المقترحات، ويجري تقديم وإدراج التعليقات الخاصة بها في نسخة منقحة من وثيقة المشروع. ويجتمع فريق توجيهي مشترك بين المكاتب - يتألف من منسقين ومسؤولي تنسيق معنيين بمسألة الفقر قادمين من المكاتب الإقليمية ووحدة السياسة الرئيسية التابعة للبرنامج الإنمائي (مكتب السياسات ودعم البرامج) - مرة كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع لتقاسم المعلومات وإبداء الآراء والتوجيه للمكاتب القطرية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع.

وبهذه الطريقة، لم تساعد المبادرة المتعلقة بالفقر على تركيز الاهتمام على مسائل الفقر في البلدان المستفيدة من برامج البرنامج الإنمائي فحسب، خاصة في المجال الهام المتمثل في مساعدة البلدان المشمولة بالبرامج في صياغة استراتيجيات وطنية لمكافحة الفقر، وإنما أيضا على محورة موظفي البرنامج الإنمائي حول متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومسائل الفقر.

المجالات الرئيسية للبرامج

جميع المقترحات موجهة نحو توفير الدعم لمرحلة ما قبل التنفيذ في مجالات تحليل الفقر واستعراض السياسات وصياغة الاستراتيجيات. وكثيرا ما انطوى ذلك على إجراء دراسات استقصائية وتقييمات للفقر لاستكمال المعلومات الموجودة المتعلقة بالفقر وسد ما فيها من ثغرات في البيانات؛ وإشراك الشركاء القطريين في استعراض للإطار السياسي والمؤسسي للحد من الفقر؛ وتقييم آثار السياسات الاجتماعية وبرامج الفقر الراهنة على الفئات الضعية؛ ووضع الخيارات البديلة على صعيد السياسة العامة للحد من الفقر؛ والوصول إلى توافق في الرأي وإقرار من جانب الجهات الفاعلة فيما يتعلق بطبيعة وأسباب الفقر بالإضافة إلى أكثر الاستراتيجيات فعالية لمكافحته؛ وتعزيز القدرات الوطنية في مجال تحليل الفقر والسياسات الاجتماعية، ورصد وتقييم البرامج الاجتماعية. وترد في المرفق الثاني عينة لأنشطة مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر.

ويساعد عدد كبير من المقترحات الشركاء القطريين على تقييم حجم وتوزع الفقر في كافة أنحاء البلد، من خلال دعم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وتقارير التنمية البشرية وغير ذلك من أساليب المسح الأخرى. ويجري التشديد على استكمال البيانات المتعلقة بالدخل والإنفاق بمؤشرات توعية أكثر عن

الفقر والرفاه، وجمع وتحليل البيانات المصنفة على مستوى المركز والمحافظة، وتعزيز القدرة الوطنية وشبه الوطنية على تحديد حجم الفقر وقياسه.

كذلك يقدم الدعم لتحسين قدرة البلد الداخلية على رصد وتحليل الفقر على أساس مستمر. وهكذا، تساعد عدة مقترحات على وضع نظم شاملة لرصد الفقر من شأنها توفير معلومات منتظمة عن المؤشرات الاجتماعية واتجاهات الفقر.

وثمة مجال اهتمام رئيسي آخر لمقترحات مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر، هو تقديم الدعم لاستعراض المؤسسات والسياسات. والهدف هو تحليل السياسات الراهنة من زاوية الفقر من أجل إدخال التغييرات الضرورية على إطار السياسات. وبذا تساعد مشاريع مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر في تقييم أمور منها أثر الاصلاح الاقتصادي وسياسات التكيف على الفئات الفقيرة والضعيفة؛ وأثر الاتجاهات المستقبلية في سوق العمل؛ والآليات القائمة لأداء الخدمات الاجتماعية. ويتزايد العمل المتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية بفضل التبرع البالغ ٣ ملايين دولار الذي قدمته حكومة النرويج مؤخرا لدعم إبرام اتفاقات الرؤية الجلية وتنفيذها. وفي بوركينا فاصو ونيبال، على سبيل المثال، أتاحت مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر الفرصة لوصل متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بتنفيذ مبادرة الرؤية الجلية، مع التركيز على إعادة تشكيل النفقات العامة لتوفير إمكانية استفادة الجميع من الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي عدد من مقترحات مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر برزت بوضوح أهمية تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي ودعم التمويل المحدود، فضلا عن دعم المشاريع الصغرى بأنواعها.

ويساعد أيضا الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي على فتح باب المناقشة السياسية بشأن السياسات والأولويات المتعلقة بالتنمية، ولا سيما تفاعل مسائل النمو، والفقر وتوزعه. وييسر دعم مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر إجراء مناقشات واسعة النطاق يشرك فيها المسؤولون الحكوميون وقادة القطاع الخاص، والمجتمع المدني والخبراء، وتكون بمثابة نقطة انطلاق للتوصل إلى توافق في الآراء واسع النطاق بشأن الدعائم الرئيسية للاستراتيجية القومية للحد من الفقر والقضاء عليه.

المشاكل والاحتمالات

تعمل مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر بسلاسة، وهي تظهر درجة عالية من الالتزام من جانب المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي والشركاء القطريين في برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويجري استخلاص الدروس مع تقدم سير التنفيذ، وسيتم نشرها على نطاق واسع وستشترك البلدان والمناطق في الاستفادة منها.

ولم يتم الالتزام بقيمة موارد خدمات الدعم التقني - ١، التي تمثل نحو ٤٠ في المائة من موارد البرنامج الإنمائي المتاحة للمبادرة بالسرعة نفسها التي تم بها الالتزام بموارد البرنامج الخاصة نظرا لأن التفاوض بشأن اتفاقات مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ المشاريع يستغرق وقتا. ومع بداية فترة برمجة جديدة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تم نقل جميع أموال خدمات التعاون التقني - ١

غير المرصودة لبرامج إلى دعم وضع السياسات والبرامج، وبذلك أصبحت متاحة للبرمجة مع اللجان الإقليمية فضلا عن الوكالات الأصغر التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى الوكالات المنفذة التي كانت مؤهلة سابقا (إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)). وسييسر هذا الترتيب أيضا استخدام موارد خدمات الدعم التقني - ١ في إطار مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر.

وعلاوة على ذلك، لم ترد تبرعات المانحين بالسرعة المتوقعة. وقد أدى ذلك إلى نقص في الموارد أثناء الربع الأخير من عام ١٩٩٦، بما تسبب في حدوث تباطؤ في تنفيذ المبادرة. ومع قيام حكومتي هولندا والنرويج مؤخرا بإجراء تحويلات مالية، من المتوقع إقرار المشاريع قيد الإعداد حاليا دون تأخير، وسيستمر التنفيذ بمعدل سريع.

المرفق الثاني

قوائم وعينات المشاريع المعتمدة

قائمة بالمشاريع المعتمدة والتي لا تزال في مرحلة الإعداد، مصنفة حسب المنطقة الجغرافية

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	أوروبا الشرقية ووسط آسيا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المنطقة العربية
اثيوبيا	أفغانستان	أذربيجان	باراغواي	الأردن
أنغولا	إيران (جمهورية - الإسلامية)	أرمينيا	ترينيداد وتوباغو	الإمارات العربية المتحدة
أوغندا	بابوا غينيا الجديدة	أوزبكستان	الجمهورية الدومينيكية	البرنامج الفلسطيني
بوتسوانا	بوتان	أوكرانيا	غرينادا	جيبوتي
بوركينا فاصو	تايلند	بلغاريا	غواتيمالا	السودان
توغو	جزر كوك	بولندا	غيانا	لبنان
جمهورية أفريقيا الوسطى	ساموا	تركمانستان	كوبا	المغرب
جمهورية تنزانيا المتحدة	الصين	تركيا	المكسيك	اليمن
جنوب افريقيا	فانواتو	جمهورية مولدوفا	نيكاراغوا	
زمبابوي	فيجي	جورجيا	هندوراس	
السنغال	فييت نام	رومانيا		
غابون	كمبوديا	قيرغيزستان		
غامبيا	ملديف	كازاخستان		
غانا	منغوليا	لاتفيا		
غينيا - بيساو	ميانمار	ليتوانيا		
كينيا	نيبال			
مالي	نيوي			
ملاوي	الهند			
موريتانيا				
ناميبيا				

في مرحلة الإعداد	في مرحلة الإعداد	في مرحلة الإعداد	في مرحلة الإعداد
تشاد	توكيلاو	الأرجنتين	مصر
الرأس الأخضر		أوروغواي	
موزامبيق		بنما	
		بيرو	
		السلفادور	
		كوستاريكا	

قائمة بالمشاريع القطرية المعتمدة، مصنفة حسب البلد وفقا لمتوسط دخل الفرد

أقل البلدان نموا	البلدان ذات الدخل المنخفض	البلدان ذات الدخل المتوسط
اثيوبيا	اثيوبيا	أذربيجان
أفغانستان	أفغانستان	الأردن
أنغولا	أوغندا	أرمينيا
أوغندا	بوتان	أنغولا
بابوا غينيا الجديدة	بوركينا فاصو	أوزبكستان
بوتان	توغو	أوكرانيا
بوتسوانا	جمهورية أفريقيا الوسطى	إيران (جمهورية - الإسلامية)
بوركينا فاصو	جمهورية تنزانيا المتحدة	بابوا غينيا الجديدة
توغو	زمبابوي	باراغواي
جمهورية أفريقيا الوسطى	السودان	بلغاريا
جمهورية تنزانيا المتحدة	الصين	بوتسوانا
جيبوتي	غامبيا	بولندا
ساموا	غانا	تايلند
السودان	غيانا	تركمانستان
غامبيا	غينيا - بيساو	تركيا
غينيا - بيساو	فييت نام	ترينيداد وتوباغو
فانواتو	كمبوديا	جزر كوك
كمبوديا	كينيا	الجمهورية الدومينيكية
ملاوي	مالي	جمهورية مولدوفا
ملديف	ملاوي	جنوب أفريقيا
موريتانيا	منغوليا	جورجيا
ميانمار	موريتانيا	جيبوتي
نيبال	ميانمار	رومانيا
اليمن	ناميبيا	ساموا
اليمن	نيبال	السنغال
	نيكاراغوا	غابون
	هندوراس	غرينادا
	اليمن	غواتيمالا
		فانواتو
		فيجي
		قيرغيزستان
		كازاخستان
		كوبا
		لاتفيا
		لبنان
		ليتوانيا
		المغرب
		المكسيك
		ملديف
		نيوي

قائمة بالمشاريع المعتمدة، مصنفة حسب البلد وفقا لمستوى التنمية البشرية

تنمية بشرية منخفضة	تنمية بشرية متوسطة	تنمية بشرية مرتفعة
اثيوبيا	أذربيجان	الإمارات العربية المتحدة
أفغانستان	الأردن	تايلند
أنغولا	أرمينيا	ترينيداد وتوباغو
أوغندا	أوزبكستان	فيجي
بوتان	أوكرانيا	لاتفيا
بوركينا فاصو	إيران (جمهورية - الإسلامية)	المكسيك
توغو	بابوا غينيا الجديدة	
جمهورية أفريقيا الوسطى	باراغواي	
جمهورية تنزانيا المتحدة	بلغاريا	
جيبوتي	بوتسوانا	
السنغال	بولندا	
السودان	تركمانستان	
غامبيا	تركيا	
غانا	جزر كوك	
غينيا - بيساو	الجمهورية الدومينيكية	
كمبوديا	جمهورية مولدوفا	
كينيا	جنوب افريقيا	
مالي	جورجيا	
ملاوي	رومانيا	
موريتانيا	زمبابوي	
ميانمار	ساموا	
نيبال	الصين	
الهند	غابون	
اليمن	غرينادا	
	غواتيمالا	
	غيانا	
	فانواتو	
	فييت نام	
	قيرغيزستان	
	كازاخستان	
	كوبا	
	لبنان	
	ليتوانيا	
	المغرب	
	ملديف	
	منغوليا	
	ناميبيا	
	نيكاراغوا	
	نيوي	
	هندوراس	

عينة من المشاريع المعتمدة

بوتسوانا: سيوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للقيام باستعراض وطني لاستراتيجيات تخفيف حدة الفقر، وهو ما سيستخدم كأحد المدخلات في الخطة القومية الثامنة للتنمية في بوتسوانا، ٢٠٠٣-١٩٩٧، كما سيستخدم في وضع إطار شامل لتخفيف حدة الفقر يجري تنفيذه ضمن خطط التنمية المتعاقبة على مدار فترة قادمة تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة. وستشمل هذه الممارسة وضع خريطة للفقر على مستوى المناطق والمناطق الفرعية من خلال استقصاء يتسم بالمشاركة المعمقة لتقدير معدلات الفقر في أنحاء البلد؛ وإعداد مبادئ توجيهية وطنية لإشراك المجتمعات المحلية في الأنشطة الإنمائية؛ والتدريب وتعزيز المؤسسات من أجل التنسيق المشترك بين القطاعات والربط بين الحكومة المركزية والحكم المحلي؛ وتجديد نظام مراقبة الفقر في البلد لاستخدامه في السياسة اللامركزية وتقييم البرامج بصورة مستمرة.

بوتان: يساعد البرنامج الإنمائي في وضع تعريفات وقياسات ومؤشرات وطنية للفقر المطلق من خلال إعداد تقرير وطني عن التنمية البشرية.

بوركينا فاصو: سيدعم البرنامج الإنمائي مبادرة الرؤية الجلية في بوركينا فاصو عن طريق تقديم المساعدة لتنفيذ استقصاء وتحليل معمقين لتخصيص النفقات العامة، وتوفر الخدمات الاجتماعية الأساسية وإمكان وصول قطاعات السكان الأكثر فقرا إليها، كأساس لإعداد استراتيجية وبرنامج وطنيين لمكافحة الفقر، مع التأكيد على وصول الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع.

كمبوديا: سيدعم البرنامج الإنمائي برنامجا لتنمية القدرات الوطنية من أجل تقدير معدلات الفقر وتحليل القطاع الاجتماعي (أي رصد أثر الإصلاح الاقتصادي على الفئات الضعيفة، ووضع منهجيات ومؤشرات ومستويات قياسية وأهداف لتقدير معدلات الفقر)، وكذلك إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الإدارات بشأن الفقر في وزارة التخطيط لتعزيز الروابط بين تحليل القطاع الاجتماعي وصياغة السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري استعراض للبرامج الناجحة بشأن الفقر ومنهجيات تقدير معدلات الفقر، مع التأكيد على تحديد أفضل الممارسات لدعم الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة وغير ذلك من الفئات الضعيفة.

جمهورية أفريقيا الوسطى: سيقدم المشروع المساعدة لصياغة الخطة القومية لمكافحة الفقر، بالتركيز على وضع إطار مؤسسي للمبادرات الشعبية، ودور المرأة في التنمية، وإعادة إدماج الشباب والفئات الضعيفة. وسيجري تنظيم حلقات دراسية إقليمية وطنية لتأكيد النتائج وبناء توافق الآراء واعتماد الخطة.

جيبوتي: سيساعد البرنامج الإنمائي في إنجاز عملية المسح القومي الثانية للأسر المعيشية، وصياغة صورة لجيبوتي فيما يتعلق بالفقر. وسيوفر ذلك أساسا لوضع استراتيجية قومية لاستئصال شأفة الفقر، ستضم طائفة من برامج العمل لمعالجة المسائل المتعلقة بالفقر. وستعقد حلقات عمل وطنية من أجل تأكيد النتائج وبناء توافق الآراء.

غابون: سيساعد هذا المشروع الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية على جمع البيانات المتعلقة بالاتجاهات الاجتماعية ومراقبة اتجاهات العمالة وأثر سياسات التكيف على مستويات معيشة الأسر الفقيرة في الحضر والريف، من خلال إنشاء مرصد للتغير الاجتماعي، ووضع لوحة للتحكم الاجتماعي وتنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية التدريبية وحلقات العمل بشأن رصد الفقر وصياغة السياسات.

غواتيمالا: سيساعد البرنامج الإنمائي في وضع خطة قومية لتطوير السكان الأصليين، ستتضمن مقترحات بسياسات واستراتيجيات وبرامج وإجراءات لاستئصال شأفة الفقر بين السكان الأصليين في غواتيمالا، الذين يعيش ٩٠ في المائة منهم بدخل أقل من خط الفقر. ولتحقيق هذا الهدف، سيعمل المشروع مع اللجنة القومية لقبائل المايا لتعزيز قدرتها على الدخول في حوار بشأن السياسات مع منظمات شعب المايا الأخرى، ومع الحكومة والأطراف والجماعات الرئيسية في المجتمع المدني.

غيانا: سيقوم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع معهد دراسات التنمية في جامعة غيانا، بالمساعدة في وضع دراسة تحليلية للفقر تراعي اعتبارات نوع الجنس وتبرز التوزيع الجغرافي والديمغرافي والقطاعي والمهني لخط الفقر المطلق في غيانا، ويمكن الاستناد إليها في صياغة استراتيجية وبرنامج عمل قوميين للتخفيف من حدة الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم بدعم من البرنامج الإنمائي إنجاز تقييم أثر برنامج التكيف الهيكلي الجاري، والثغرات والقدرات القائمة في المؤسسات والموارد البشرية، وإطار إدارة الاقتصاد الكلي والمعلومات من أجل تخفيف حدة الفقر في غيانا.

غينيا - بيساو: سيجري بدعم من البرنامج الإنمائي إنجاز دراسة أساسية عن الفقر في غينيا - بيساو، وكذلك استعراض للسياسة العامة والإطار المؤسسي القائمين للتخفيف من حدة الفقر. وسيؤدي ذلك إلى صياغة وتأكيد استراتيجية متعددة القطاعات وبرنامج قومي للتخفيف من حدة الفقر.

جمهورية إيران الإسلامية: يخطط البرنامج الإنمائي للمساعدة في إنشاء لجنة استشارية قومية للتخفيف من حدة الفقر، وإنتاج أول دراسة تحليلية رسمية للفقر في البلد، ووضع استراتيجية لاستئصال شأفة الفقر تشمل الأهداف والمؤشرات ذات الصلة لرصد التقدم المحرز.

قيرغيزستان: سيقدم البرنامج الإنمائي المساعدة في تحديد احتياجات التخفيف من حدة الفقر في البلد ووضع أولوياتها، وكذلك تحديد الثغرات ونقاط الضعف الحالية في قدرات الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني على معالجة المسائل المتصلة بالفقر. وسيكون ذلك أحد المدخلات في إطار التعاون القطري القادم، الذي سيتمثل أحد مجالاته الرئيسية في صياغة استراتيجية قيرغيزية لمكافحة الفقر.

منغوليا: سيدعم البرنامج الإنمائي عملية تعزيز قدرة البلد الداخلية على وضع التقارير القطرية للتنمية البشرية، التي ستكون بمثابة أداة رصد لتنفيذ البرنامج القومي للتخفيف من حدة الفقر في منغوليا. وسيدعم

البرنامج الإنمائي أيضا إنشاء قسم لتحليل المسائل المتصلة بالفقر في الحكومة للقيام بهذه التحليلات لدعم تنفيذ البرنامج.

المغرب: سيركز البرنامج الإنمائي مساعدته على: توعية الحكومة بأهمية متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ وإدماج التزامات المؤتمر في وثائق التخطيط القومي؛ ووضع خطة العمل القومية لاستئصال شأفة الفقر؛ وبدء سلسلة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل لبناء توافق الآراء بشأن العناصر الرئيسية في الخطة: وتحديد عدد من المقاطعات المستهدفة لاختبار الأساليب الفنية التجريبية لوضع خريطة للفقر؛ والشروع في تنفيذ إجراءات مكافحة الفقر الواردة في الخطة.

جمهورية تنزانيا المتحدة: ضمن الدعم المستمر الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لوضع سياسة قومية لاستئصال شأفة الفقر، سيساعد المشروع في حشد مشاركة القطاع الخاص في حوار السياسات الوطنية بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر، من خلال مساعدة القطاع الخاص على تطوير فهم مشترك للمسائل المتعلقة بالفقر في السياق التنزاني، وتحديد دور وإمكانية مساهمته مستقبلا في التخفيف من حدة الفقر، وتحديد المبادرات المحددة لمكافحة الفقر التي يمكن أن تستفيد من مساهمة القطاع الخاص (الاستثمار ورؤوس أموال المشاريع، وخطط التسليف وإيجاد فرص العمل).

تركيا: يدعم البرنامج الإنمائي تنظيم حوار قومي بشأن القضاء على الفقر، يشمل عملية واسعة لاستعراض وتقييم سياسات وميزانيات الدولة وأثرها على الفقر والبطالة والتنمية الاجتماعية. وستصل استعراضات السياسات إلى ذروتها بإصدار إعلان بشأن التخفيف من حدة الفقر في تركيا، يكون بمثابة أساس لصياغة استراتيجية قومية للتخفيف من حدة الفقر.

اليمن: سيساعد البرنامج الإنمائي في إنشاء فرقة عمل معنية باستئصال شأفة الفقر وإيجاد فرص العمل، تضطلع بدور تنسيقي فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والمانحين، وتقدم عناصر تقنية في صيغة وتنفيذ ومراقبة خطة العمل القومية لاستئصال شأفة الفقر، ويشمل ذلك دعم إنشاء نظام معلومات لرصد أثر السياسات العامة والبرامج على الفئات الفقيرة والضعيفة، بما في ذلك تقييم أثر التكيف الهيكلي على مستويات الدخل والعمالة، من أجل اقتراح خيارات للتخفيف من حدة الفقر من خلال إيجاد الوظائف.

زمبابوي: حيث أنه تم بالفعل صياغة خطة قومية للتخفيف من حدة الفقر حظيت بتأييد جميع الأطراف الفاعلة المحلية الرئيسية، فإن البرنامج الإنمائي يخطط للمساعدة في الشروع في تنفيذ أهداف الخطة من خلال تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل فعالية تنفيذ البرامج وإنجازها.

- - - - -